جرائم الفســـــاد وأثــرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية فــي المجتمـــــع الليبـــــــي

عبدالمجيد ضو خليفه طمين* - قسم علم الاجتماع - كلية التربية تيجي - جامعة الزنتان

تاريخ الاستلام 23/ 2 / 2025 تاريخ القبول 12/ 5 /2025م

Corruption Crimes and Their Impact on Economic and Social Development

* Abdulmajid Dhou Khalifa Tamin – Department of Sociology – Faculty of Education Tiji – University of Zintan

Abstract:

This study aimed to shed light on the phenomenon of corruption crimes from multiple perspectives. It first seeks to clarify the concept of corruption crimes with precision, while identifying the most prevalent types in societies, such as bribery, embezzlement, abuse of power, and money laundering. The study also explores the causes and factors contributing to the spread of corruption, and examines how corruption impacts economic and social development. Additionally, it analyzes effective strategies and mechanisms to combat corruption crimes both at the local and international levels, with emphasis on the importance of international cooperation between states and organizations concerned with anti-corruption efforts. The study further highlights the role of promoting transparency, accountability, and fostering a societal culture that rejects corruption.

The study reached the following conclusions:

Corruption crimes have led to the depletion of public resources and the obstruction of developmental projects, which has contributed to economic decline and increased reliance on the informal economy. The widespread presence of corruption has also eroded citizens' trust in government institutions, weakened the legitimacy of public authority, and resulted in reduced levels of political and social participation. Furthermore, corruption has caused an imbalance in the distribution of wealth and opportunities, exacerbating poverty and unemployment rates and deepening social and economic disparities within Libyan society. Administrative corruption has also contributed to institutional inefficiency and the deterioration of essential public services, particularly in the sectors of health, education, and infrastructure.

Keywords: Corruption Crimes – Economic and Social Development- To the Libyan community.

الملخّـــص:

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على ظاهرة جرائم الفساد من جوانب متعددة، حيث تسعى أولاً إلى توضيح مفهوم جرائم الفساد بشكل دقيق، مع بيان أبرز أنواعها المنتشرة في المجتمعات، مثل : الرشوة، والاختلاس، واستغلال النفوذ، وغسيل الأموال، والتعرف على الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى تفشي الفساد في المجتمعات، والتعرف على كيف يؤثر الفساد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتعرف على الاستراتيجيات والآليات الفعالة لمكافحة جرائم الفساد على المستويين المحلي والدولي، وعلى المستوى الدولي عبر التعاون بين الدول والمنظمات المعنية بمكافحة الفساد، مع التركيز على أهمية تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة وبناء ثقافة مجتمعية ترفض الفساد، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: أدت جرائم الفساد إلى استنزاف الموارد العامة، وتعطيل المشاريع التنموية، مما أسهم في تراجع النمو الاقتصادي وزيادة الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي، وكما أسهم تفشي الفساد في تآكل ثقة المواطنين في الجهات الحكومية، وأضعف شرعية السلطة العامة، ما أدى إلى انخفاض مستوى المشاركة السياسية والاجتماعية، وأدى الفساد إلى اختلال في توزيع الثروة والفرص، مما فاقم معدلات الفقر والبطالة، وعمّق الفوارق الطبقية داخل المجتمع الليبي، وكما أسهم انتشار الفساد الإداري في ضعف الأداء المؤسسي وتدهور جودة الخدمات الأساسية، خصوصًا في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية.

الكلمات المقترحـــة: جرائم الفساد- التنمية الاقتصادية والاجتماعية- المجتمع الليبي.

مقدمة الدراسة:

يُعد الفساد أحد أبـرز التحديات التي تواجه المجتمعات المعاصرة، نظراً لما يترتـب عليه من آثار سلبية عميقـة تطـال مختلـف أوجـه الحيـاة العامـة والخاصـة، وإذا كانـت الدول تسعى جاهدة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز أسس العدالة والنمو، فـإن الفسـاد يمثل عقبة مركزية أمام هذه الأهداف، كونه يقـوض سيادة القـانون، ويهـدر المـوارد، ويضعف المؤسسات، ويخلخل ثقة المواطنين في الدولة، وتُعد ليبيا مثالاً حياً على دولة تعاني من تداعيات الفساد، الذي تغلغل في بنيتها الإداريـة والاقتصـادية والاجتماعيـة، خاصة في ظل ما تمر به من أزمات سياسية وأمنية منذ عام 2011، وإن جرائم الفساد في ليبيا لا تقتصر على الرشوة والاختلاس وسوء استخدام السلطة فحسب، بل تمتد لتشمل كافة أشكال الانحراف الإداري والمالي، بما في ذلك التلاعب بالمناقصات

والعقود، وتضارب المصالح، والتوظيف غير المشروع، ونهب المال العام، وتزداد خطورة هذه الظاهرة حين ترتبط بالفساد السياسي، الذي يُوظف النفوذ والسلطة لتكريس المصالح الشخصية أو الحزبية، مما يؤدي إلى إضعاف المؤسسات الرقابية والقضائية، ويجعل من مكافحة الفساد تحدياً معقداً ومتعدد الأبعاد.

ومن الناحية الاقتصادية يُعد الفساد عاملاً رئيسياً في إعاقة التنمية في ليبيا، إذ يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال، وتراجع الاستثمار المحلي والأجنبي، وتدهور الخدمات العامة، وتفشي السوق السوداء، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم. كما يتسبب في فقدان الدولة لعائدات ضخمة كان يمكن توجيهها إلى مشاريع تنموية حيوية كالبنية التحتية، والتعليم، والرعاية الصحية. وتشير تقارير محلية ودولية إلى أن نسبة كبيرة من الإيرادات العامة في ليبيا لا تُدار بشفافية، مما يفتح الباب واسعاً أمام نهب الثروات الوطنية، خاصة في ظل ضعف الرقابة المؤسسية وغياب الشفافية المالية.

وأما على الصعيد الاجتماعي فإن الفساد يُسهم في تعزيز الفوارق الطبقية وتكريس عدم المساواة، كما يُضعف روح المواطنة والانتماء الوطني، ويؤدي إلى تراجع ثقة المواطنين في المؤسسات العامة، ويغذي مظاهر الإقصاء والتهميش والاحتقان الشعبي، و كما أن الفساد يشجع على ثقافة الإفلات من العقاب، مما يُسهم في ترسيخ ممارسات لا أخلاقية تهدد السلم الاجتماعي وتقوّض العدالة الاجتماعية ولا شك أن استمرار جرائم الفساد في المجتمع الليبي يُمثل تهديداً مباشراً لمستقبل الدولة ومقدرتها على بناء مؤسسات قوية ومستقرة، فبدون وجود آليات فعّالة للمساءلة والمحاسبة، وإصلاح شامل للمنظومة الإدارية والقانونية، فإن أي جهود للتنمية أو الاستقرار السياسي ستظل ناقصة ومهددة بالفشل، ولهذا تبرز الحاجة الملحة لوضع استراتيجية وطنية شاملة لمكافحة الفساد، ترتكز على إصلاح التشريعات، وتعزيز استقلالية القضاء، وتفعيل دور مؤسسات الرقابة، ونشر ثقافة النزاهة والشفافية على كافة المستويات.

وفي ضوء ما تقدم يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على جرائم الفساد في ليبيا من حيث المفهوم والأنواع والأسباب، وتحليل آثارها الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على كيفية تأثيرها المباشر وغير المباشر على جهود التنمية في البلاد. كما يهدف إلى اقتراح عدد من الآليات والحلول العملية للحد من هذه الظاهرة الخطيرة، بما يُعزز من فرص بناء دولة القانون والمؤسسات، ويسهم في تحقيق تطلعات الشعب الليبي نحو العدالة والتنمية والاستقرار.

مشـــــــــكلة الدراسة:

يُعد الفساد من الظواهر التي تمثل تحديًا بنيويًا أمام بناء الدولة الحديثة، خصوصًا في الدول النامية مثل ليبيا، حيث تتقاطع أبعاده مع تعقيدات الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ليشكّل بذلك عائقًا حقيقيًا أمام محاولات الإصلاح والتنمية. وتُظهر التجربة الليبية أن الفساد ليس مجرد انحراف فردي أو مخالفة إدارية عابرة، بل هو نتاج تراكم تاريخي لغياب المساءلة وضعف الحوكمة وغياب الرؤية المؤسسية الواضحة، الأمر الذي جعل من هذه الظاهرة معيقًا مباشرًا لجهود إعادة الإعمار وبناء مؤسسات الدولة على أسس قانونية عادلة.

إن التحدي الأساسي الذي يطرحه الفساد يكمن في كونه ظاهرة مركّبة تتغلغل في مفاصل الدولة، بدءًا من الإدارة العامة والمؤسسات الخدمية، وصولًا إلى السلطات الرقابية والقضائية التي يُفترض أن تكون الحصن الحامي ضد الممارسات غير القانونية. ففي الحالة الليبية، بات الفساد يشكل بيئة مؤسسية موازية، تُمارس فيها السلطة والنفوذ خارج الأطر القانونية، وتُستغل فيها المواقع الإدارية لتحقيق مكاسب شخصية أو سياسية ضيقة، وهو ما انعكس بشكل واضح على تدني جودة الخدمات العامة، وتعثر المشاريع التنموية، واتساع دائرة التفاوت الاجتماعي بين فئات المجتمع، و كما أن استمرار هذا النمط من الفساد أدى إلى تآكل الثقة بين المواطن والدولة، وخلق حالة من الإحباط العام، خصوصًا في ظل ضعف فرص التمكين الاقتصادي، وانعدام العدالة في توزيع الثروات الوطنية، ومن الجانب الاقتصادي لا يمكن تجاهل حجم الأضرار التي يُحدثها الفساد في بنية الاقتصاد الوطني، إذ يؤدي إلى تسرب الموارد المالية بعيدًا عن وجهتها المفترضة، ويُحول ميزانيات المشاريع إلى أدوات للنهب المنظم أو لعقد صفقات وهمية تُبرم دون رقابة حقيقية، و هذا الانحراف في استخدام المال العام لا يقتصر فقط على خسائر مالية آنية، بل يُفضي إلى نتائج كارثية على المدى البعيد، إذ تتراجع مؤشرات التنمية، وتتقلص فرص الاستثمار، ويضعف النظام المالي أمام الضغوطات الداخلية والخارجية. ويزداد الوضع تعقيدًا عندما يصبح الفساد نمطًا ثقافيًا مقبولًا أو مبررًا ضمن الأعراف الاجتماعية السائدة، حيث تغيب مفاهيم الاستحقاق والكفاءة، ويتم استبدالها بالمحاباة والولاءات الضيقة، مما يُفقد الدولة قدرتها على بناء جهاز إداري مهني قادر على تنفيذ السياسات بفعالية.

وأما من الناحية الاجتماعية، فإن آثار الفساد تتجلى في مظاهر الظلم وغياب تكافؤ الفرص، حيث تصبح العلاقة بين المواطن والمؤسسة مشروطة بمدى القدرة على الوصول إلى أصحاب النفوذ أو تقديم الرشى للحصول على حقوق يفترض أنها مضمونة، وهذا المشهد يفرز مجتمعًا مُحبطًا تغيب فيه العدالة، ويُكرّس التفاوت الطبقي، ويُضعف من تماسك النسيج الاجتماعي. ولعل أخطر ما في الأمر أن الفساد يُفقد المجتمع ثقته بالقانون كمصدر للعدالة، ويُسهم في تنامي الشعور باللاجدوى لدى الأفراد، مما يفتح المجال أمام تزايد الهجرة، وانتشار السلوكيات الانتهازية، وتراجع روح المبادرة والمشاركة الفاعلة في الشأن العام. إن هذه الانعكاسات السلبية تجعل من الضروري تناول ظاهرة الفساد ليس فقط كقضية أخلاقية أو قانونية، بل كمسألة استراتيجية ترتبط ارتباطًا مباشرًا بمستقبل الدولة واستقرارها

وفي ظل هذه المعطيات، تبرز الحاجة الماسة إلى تبني مقاربة شاملة لمكافحة الفساد، تتجاوز الحلول الشكلية والإجراءات الروتينية، نحو بناء منظومة متكاملة تضع في صلب أولوياتها إصلاح المؤسسات، وتعزيز الشفافية، وتكريس ثقافة المساءلة، وضمان استقلال القضاء، وتفعيل دور المجتمع المدني كرافعة رقابية تُسهم في كشف التجاوزات وتحصين المنظومة العامة. ولا يمكن تحقيق هذا التحول دون إرادة سياسية صادقة تضع مصلحة الوطن فوق المصالح الشخصية والفئوية، وتُعيد الاعتبار لمفاهيم النزاهة والكفاءة والخدمة العامة. كما أن إشراك المواطن في صنع القرار ومراقبة الأداء الحكومي يشكل أحد الضمانات الأساسية لبناء بيئة نظيفة يُمكن فيها تحقيق التنمية المستدامة بشكل عادل ومنصف.

إن مكافحة الفساد في ليبيا تتطلب كذلك تطوير المنظومة التشريعية، وتبني سياسات واضحة وشفافة لإدارة المال العام، وتفعيل الأجهزة الرقابية على أسس مهنية مستقلة. كما ينبغي التركيز على التربية الأخلاقية والمدنية في المؤسسات التعليمية، وتعزيز ثقافة المواطنة والمحاسبة، بما يضمن خلق جيل جديد يُدرك خطورة الفساد ويؤمن بقيمة العمل المؤسسي النزيه، وإن رهان التنمية في ليبيا لن يتحقق ما لم تتم مواجهة الفساد بشكل جذري، وبما يضمن إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، وتوفير بيئة سياسية واقتصادية مستقرة تُمهّد الطريق نحو التقدم والازدهار.

تســـاؤلات الدراسة:

س1- ما هو مفهوم جرائم الفساد وما أبرز أنواعها؟

س2- ما العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أدت إلى ترسيخ ظاهرة الفساد في المجتمع الليبي؟

س3- كيف يؤثر الفساد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟

س4- ما هي الاستراتيجيات والآليات الفعالة لمكافحة جرائم الفساد على المستويين المحلي والدولي؟

أهداف الدراسة:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على جوانب متعددة لجرائم الفساد وسبل مكافحتها:

1- التعرف على مفهوم جرائم الفساد وما أبرز أنواعها.

2- التعرف على الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى تفشي الفساد في المجتمعات.

3-التعرف على كيف يؤثر الفساد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

4-التعرف على الاستراتيجيات والآليات الفعالة لمكافحة جرائم الفساد على المستويين المحلي والدولي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الاتي:

أولاً: الأهمية النظرية (العلمية):

1-تُسهم الدراسة في إثراء الأدبيات النظرية حول ظاهرة الفساد من خلال تقديم تحليل علمي معمّق يراعي الخصوصية السياسية والمؤسسية والاجتماعية لليبيا، إذ تُمكّن الباحثين من تطوير فهم محلي متجذر في الواقع الليبي، يختلف عن النماذج العامة المستندة إلى تجارب دولية قد لا تتلاءم مع السياق الليبي من حيث البيئة القانونية والهياكل الإدارية والتقاليد الاجتماعية.

2-تعمل هذه الدراسة على بناء إطار نظري يربط بشكل منهجي بين جرائم الفساد ومستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، مثل ليبيا، وذلك من خلال دراسة الآليات التي يتغلغل بها الفساد داخل المؤسسات العامة، وانعكاسات ذلك على الأداء التنموي، مما يوفّر مرجعية تحليلية يُمكن الاستناد إليها في بحوث مستقبلية حول الحوكمة والتنمية في بيئات مشابهة.

3-تُبرز الدراسة أهمية إعادة التفكير في مقاربات الحوكمة الرشيدة ضمن واقع تغيب فيه الضمانات المؤسسية الفاعلة، كما هو الحال في ليبيا، حيث تُلقي جرائم الفساد بظلالها على فعالية الدولة وقدرتها على أداء وظائفها الأساسية، ومن ثم تقدم الدراسة

مساهمة نظرية في تقييم مدى صلاحية نماذج الحوكمة التقليدية عند تطبيقها في بيئات غير مستقرة سياسياً أو مؤسساتياً.

4-تُقدم الدراسة تحليلًا نقديًا للبرامج والسياسات التي اعتُمدت لمكافحة الفساد في السياق الليبي، من خلال تقويم فعاليتها وقياس أثرها على مسارات التنمية، وبذلك ترفد الحقل المعرفي بنموذج تحليلي يُساعد في فهم أسباب محدودية نجاح هذه السياسات، مما يُمكن من تطوير أطر نظرية أكثر واقعية وملاءمة لخصوصيات المجتمعات الخارجة من النزاعات.

ثانياً- الأهمية التطبيقية:

1-دعم صناع القرار في وضع سياسات واقعية لمكافحة الفساد توفر الدراسة معطيات علمية ونتائج تحليلية يمكن توظيفها من قبل صناع القرار والجهات التشريعية والتنفيذية في ليبيا لصياغة سياسات عامة تتسم بالفعالية والواقعية، تأخذ في الاعتبار السياق المحلي وتعقيداته، مما يُسهم في تعزيز كفاءة منظومة مكافحة الفساد وتوجيه الموارد نحو أولويات إصلاحية قائمة على احتياجات فعلية لا على تصورات نظرية.

2-تمكين مؤسسات الرقابة والإشراف من تطوير آليات التدخل الفعّال وتُساعد الدراسة في تعزيز قدرات الهيئات الرقابية والإدارية عبر تزويدها بمؤشرات واضحة حول أنماط الفساد المنتشرة وآثارها الفعلية على التنمية، الأمر الذي يتيح لهذه المؤسسات تصميم أدوات تدخل تستند إلى الأدلة، وتُركّز على المجالات الأكثر عُرضة للانحرافات، بما يضمن رفع مستوى الأداء المؤسسي وتحقيق الاستجابة الفورية للثغرات القائمة.

3-إثراء جهود إصلاح الإدارة العامة وتطوير نظم الحوكمة المحلية تُسهم نتائج الدراسة في توفير أساس معرفي يساعد على تطوير برامج إصلاح الإدارة العامة، لا سيما في ما يتعلق بتعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة الوظيفية، كما تقدم توصيات عملية لتحسين نظم الحوكمة على المستويين المركزي والمحلي، بما يدعم جهود بناء مؤسسات قوية وقادرة على استعادة ثقة المواطن الليبي في الدولة.

4-توجيه منظمات المجتمع المدني نحو أدوار أكثر فاعلية في الرقابة والتوعية توفر الدراسة أدوات معرفية مهمة للمجتمع المدني الليبي، تُعينه على تنفيذ مبادرات توعوية وحقوقية تستهدف كشف الفساد وفضح ممارساته، إضافة إلى تمكين هذه المنظمات من أداء أدوار رقابية على تنفيذ السياسات العامة، مما يُسهم في توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في عملية الإصلاح، وترسيخ ثقافة النزاهة داخل المجتمع

مفاهيم الدراسة:

لفهم أبعاد ظاهرة الفساد وتأثيرها، من الضروري توضيح بعض المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة، تساعد هذه المفاهيم في بناء إطار نظري يُسهم في تحليل الظاهرة بشكل أعمق.

مفهوم الفســـــاد: يُعرّف الفساد في سياق هذا البحث على أنه "استغلال السلطة أو النفوذ لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة على حساب المصلحة العامة، ويتجسد في عدة صور مثل الرشوة، والاختلاس، والتزوير، والمحسوبية"، يُعتبر الفساد من أبرز التحديات التي تواجه العديد من الحكومات والمجتمعات لأنه يضر بالمؤسسات ويقوض استقرار الاقتصاد والمجتمع ككل. (1)

التنمية الاقتصاديـــة: تُعرّف التنمية الاقتصادية بأنها "العملية التي يتم من خلالها زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات وتحقيق النمو المستدام، مع تحسين مستوى المعيشة لأفراد المجتمع"، وفي هذا السياق يُعتبر الفساد عاملًا مثبطًا لهذه العملية حيث يؤدي إلى تحويل الموارد من الأهداف التنموية إلى المصالح الشخصية للفاسدين، مما يعوق التقدم الاقتصادي ويزيد من معدلات الفقر. (2)

التنمية الاجتماعيـــة: تشير التنمية الاجتماعية إلى "التحسن في الوضع الاجتماعي للفرد والمجتمع من خلال تحسين ظروف الحياة وجودة الخدمات مثل التعليم والصحة والعدالة الاجتماعية"، ويمثل الفساد تهديدًا كبيرًا للتنمية الاجتماعية، حيث يؤدي إلى التمييز في توزيع الموارد، وعدم العدالة في الحصول على الخدمات الأساسية، مما يعزز الفقر ويزيد الفوارق الاجتماعية. (3)

أولاً- مفهوم جرائم الفساد وأبرز أنواعها:

مفهوم جرائم الفساد:

يُعد الفساد من أخطر الظواهر التي تهدد استقرار المجتمعات وتعيق تقدمها في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وفي مفهومه القانوني يُعرَّف الفساد على أنه استغلال السلطات والموارد العامة لأغراض شخصية غير مشروعة، مما يؤدي إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة، ويشمل الفساد مجموعة من الأفعال التي تتجاوز حدود التصرفات الأخلاقية، وتعد انتهاكًا للقوانين المحلية والدولية.

يُعرّف الفساد في العديد من الأنظمة القانونية باعتباره "أي فعل أو امتناع عن فعل يتم بواسطة شخص في منصب عام أو خاص، ويهدف إلى الحصول على منافع غير مشروعة مقابل دفع أو تلقي رشاوي، أو القيام بأعمال غير قانونية مثل الاختلاس أو

التزوير"، يُعتبر الفساد واحدًا من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى انتشار الفقر وعدم المساواة في المجتمع، ويُعطل خطط التنمية المستدامة، ويمكن أن يؤثر الفساد بشكل كبير على المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص على حد سواء، وحيث يقوض القدرة على إدارة الموارد بشكل نزيه وشفاف.

وجرائم الفساد تشمل مجموعة واسعة من الأفعال التي يمكن أن تُرتكب في مختلف المستويات داخل الحكومات أو في القطاع الخاص، وقد يكون الفساد في بعض الحالات على مستوى الأفراد، حيث يُسخر النفوذ لتحقيق مكاسب شخصية، بينما في حالات أخرى قد يشمل فسادًا مؤسسيًا أو نظاميًا، حيث يساهم العديد من الأفراد في الإبقاء على الوضع القائم من خلال تسهيل ممارسة الفساد في المؤسسات، وإن الفساد ليس فقط تهديدًا للنمو الاقتصادي، بل يعزز أيضًا شعور المواطن بالعجز عن الحصول على حقوقه، ويُساهم في تدهور الثقة في المؤسسات

أبرز أنواع جرائم الفســـــاد:

الرشـــــوة:

تعتبر الرشوة من أبزر أشكال الفساد التي تؤثر سلبًا على المجتمعات والنظم القانونية. يتمثل الفساد في الرشوة عندما يقوم شخص ما، سواء كان موظفًا عامًا أو فردًا في القطاع الخاص، بتقديم أو تلقي مبلغ مالي أو مزايا أخرى مقابل اتخاذ قرار غير قانوني أو إتمام إجراء غير مشروع، تُعد الرشوة من أكثر الأنشطة التي تؤثر سلبًا في الاقتصاد، حيث تساهم في تحريف معايير العدالة وتعزز انعدام الثقة بين المواطنين والمجتمع. (4)

والرشوة تعد من أبزر وأخطر أنواع جرائم الفساد التي تؤثر بشكل كبير في المؤسسات والمجتمعات، إذ أنها تمثل خرقًا صارخًا للقوانين والأخلاقيات المهنية، تُعرف الرشوة بأنها "تقديم أو تلقي مبالغ مالية أو أي نوع من المنافع الأخرى مقابل اتخاذ قرار غير قانوني أو الإسهام في تسهيل إجراء مخالف للقانون"، وتعد الرشوة جريمة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، حيث تفسد السياسات العامة وتعرقل التنمية المستدامة.

وتتجلى الرشوة في العديد من الأشكال المختلفة، مثل دفع مبالغ مالية مباشرة للحصول على امتيازات أو خدمات خاصة، أو تقديم هدايا أو منح للمسؤولين مقابل تسهيل المعاملات الحكومية أو الاستفادة من حقوق غير مستحقة، لا تقتصر الرشوة على الحكومات فقط، بل قد تحدث في القطاع الخاص – أيضًا-، وحيث يمكن أن تكون

دافعًا للحصول على عقود أو خدمات معينة أو التأثير في القرارات التي تخص المصالح التجارية.

ويُعتبر الفساد عبر الرشوة من أكثر أنواع الفساد انتشارًا، إذ يُسهم في تقويض مؤسسات الدولة والقطاع الخاص، ويزيد من ضعف تطبيق القوانين والأنظمة، وعلى الرغم من أن الرشوة تُعتبر غير قانونية في معظم البلدان، فإنها في بعض الحالات قد تُمارس علنًا أو تُعتبر جزءًا من النظام الثقافي والإداري لبعض الدول، مما يجعل من الصعب محاربتها.[5]

الأختـــلاس:

يشـــــير الاختلاس إلى سرقة المال أو الممتلكات العامة من قبل شخص في منصب عام أو موظف حكومي، باستخدام سلطته أو نفوذه، ويُعتبر الاختلاس جريمة مالية تُرتكب بهدف الحصول على أموال عامة أو ممتلكات للدولة بطرق غير مشروعة، ما يؤدي إلى استنزاف الموارد العامة، ويعطل نمو المشاريع التنموية. وغالبًا ما يرتكب الأشخاص الذين يشغلون مناصب حساسة مثل المديرين أو المسؤولين الحكوميين جرائم الاختلاس عبر تحويل الأموال العامة لأغراض شخصـــية [6]

ويُعد الاختلاس من الجرائم الاقتصادية الكبرى التي تمثل تهديدًا مباشرًا للمؤسسات والمجتمع على حد سواء، يشمل الاختلاس استيلاء موظف عام أو أي شخص مكلف بإدارة الأموال العامة أو الخاصة على أموال أو ممتلكات ليست له باستخدام منصبه أو نفوذه لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة، ويتم الاختلاس عادة عندما يستغل الشخص المعني سلطاته الوظيفية للتصرف في المال العام أو ممتلكات الدولة لصالحه الشخصي أو لصالح الآخرين بشكل غير قانوني، ويعتبر هذا النوع من الجرائم أحد أبرز مظاهر الفساد المالي، الذي يسبب أضرارًا جسيمة للمؤسسات الحكومية والقطاع الخاص وتشمل حالات الاختلاس سرقة الأموال العامة المخصصة للمشاريع أو الخدمات الحكومية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، وكما يمكن أن يمتد إلى سرقة الممتلكات العامة مثل المعدات أو الأدوات التي تخص المؤسسات الحكومية، و في بعض الحالات قد يتورط الأفراد في اختلاس مستندات أو سجلات قانونية أو مالية تُمثل أصولًا هامة، مما يعقد الملاحقات القضائية ويزيد من تعقيد الحالات القانونية والاختلاس يسبب أضرارًا اجتماعية واقتصادية جسيمة، فمن الناحية الاقتصادية يُحرم المجتمع من الموارد التي كان من المفترض أن تُستخدم في التنمية الاجتماعية

والاقتصادية، ومن الناحية الاجتماعية يساهم الاختلاس في تدهور الثقة بين الأفراد والمؤسسات الحكومية، ومما يزيد من مستويات الفساد ويُضعف من قدرة الدولة على تقديم خدماتها الأساسية، وكما أن هذا النوع من الفساد يؤدي إلى تفشي الممارسات غير القانونية في المؤسسات، ويعزز من جو من عدم الشفافية.

ومن جانب آخر تسعى الحكومات إلى مكافحته من خلال تشريعات صارمة، حيث يتم تحديد العقوبات القانونية المرتبطة بهذه الجريمة، والتي قد تشمل السجن والغرامات المالية الثقيلة، بالإضافة إلى إمكانية مصادرة الممتلكات المكتسبة من خلال الأفعال غير القانونية، وكما تقوم العديد من الحكومات بتفعيل آليات الرقابة الداخلية والخارجية لضمان الشفافية وتقديم العدالة ضد مرتكبي هذه الجرائم. (7)

المحسوبية:

تُعد المحسوبية من أبرز صور الفساد التي تتعلق بتوزيع المناصب أو الفرص بناءً على العلاقات الشخصية أو السياسية بدلًا من الجدارة والكفاءة، في معظم الحالات، يُستخدم المحسوبية في تعيين موظفين أو توزيع عقود بناءً على العلاقات الشخصية بدلًا من المعايير القانونية أو المهنية، وتؤدي المحسوبية إلى تدهور الأداء المؤسسي، حيث يُوظف الأفراد غير المؤهلين في المناصب الحساسة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وتدني جودة الخدمات العامة. (8)

التزويـــــــر:

يُعد التزوير من الجرائم التي تُرتكب عندما يتم تغيير أو تزييف الوثائق أو الأدلة لتحقيق مصلحة شخصية أو لتجنب القوانين والأنظمة، ويمكن أن يشمل التزوير تغيير المعلومات الواردة في العقود أو المستندات الرسمية مثل جوازات السفر أو شهادات التعليم، وذلك من أجل كسب أموال غير مشروعة أو تجاوز العقوبات القانونية، ويُعتبر التزوير من الجرائم الخطيرة التي قد تؤدي إلى تدمير الثقة في الأنظمة القانونية والإدارية (9)

وتعد جرائم التزوير من بين الجرائم التي تضر بالنظام القانوني وتؤثر سلبًا على العدالة في أي مجتمع، وإن التزوير هو عملية تعديل أو تغيير وثائق أو مستندات أو معلومات بشكل غير قانوني بهدف تضليل الآخرين أو الاستفادة من هذه التعديلات لتحقيق مصالح شخصية، ويُعتبر التزوير من الجرائم التي تضر بالنظام المالي والإداري في الدولة، حيث يؤدي إلى تدمير الثقة في المستندات الرسمية وفي

الأشخاص الذين يتعاملون بها، سواء كانوا مسؤولين حكوميين أو أفرادًا في القطاع الخاص.

ويتخذ التزوير العديد من الأشكال حيث قد يتضمن تغييرًا في البيانات المالية أو العقود القانونية أو حتى الشهادات الدراسية أو التوقيعات، فالتزوير في المستندات الرسمية يمكن أن يؤدي إلى تمكين الأفراد من الحصول على حقوق أو ممتلكات أو فوائد بطرق غير مشروعة، إن التزوير قد يشمل أيضًا تزييف الأوراق النقدية، وهو ما يُعد من الجرائم الاقتصادية الخطيرة التي تضر بالاستقرار المالي للدولة، وبالإضافة إلى ذلك يمكن أن يتضمن التزوير استخدام مستندات مزورة كوسيلة لإخفاء جرائم أخرى، مثل الرشوة أو الاختلاس، ومما يزيد من تعقيد التحقيقات ويعزز من مشكلات الفساد في المؤسسات، وإن جرائم التزوير من الجرائم التي تتسبب في تقويض فعالية النظام القضائي، لأن القضاء يعتمد بشكل كبير على الوثائق والمستندات كأدلة قانونية لإثبات الحقائق، وعندما يتم التلاعب بهذه المستندات، وحيث تتعرض العدالة للضرر ويصبح من الصعب تحقيق الحقوق المدنية والاقتصادية للمواطنين، ومن جهة أخرى يُضعف التزوير من ثقة المواطنين في السلطة القضائية والنظام القانوني، مما يهدد استقرار المجتمع.

وتسعى معظم الأنظمة القانونية في العالم إلى مكافحة جريمة التزوير من خلال وضع قوانين صارمة لمعاقبة مرتكبيها، وعادةً ما تشمل العقوبات السجن لفترات طويلة، بالإضافة إلى فرض غرامات مالية ضخمة، وقد تشمل أيضًا مصادرة الممتلكات التي تم الحصول عليها بطرق غير قانونية، وكما تُعتمد العديد من الدول على تقنيات حديثة للتعرف على الوثائق المزورة، مثل استخدام الأنظمة الرقمية للتحقق من صحة المستندات والمعلومات.

وتُعد جريمة التزوير من الجرائم التي تحتاج إلى تكاتف الجهود من المؤسسات الحكومية، بما في ذلك الشرطة والنيابة العامة والمحاكم، للتصدي لها وكذلك، تحتاج إلى تعزيز الوعي المجتمعي حول خطر هذه الجرائم وأهمية التقيد بالقوانين والأنظمة التي تحمي حقوق الأفراد. (10)

ثانياً ـ الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى تفشي الفساد في المجتمعات:

تتعدد الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى تفشي الفساد في المجتمعات، وتتنوع هذه العوامل بين الأسباب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية والثقافية، يمكن أن تكون بعض العوامل متشابكة مع بعضها البعض، حيث تؤثر بعضها في بعض بشكل غير

مباشر أو مباشر، مما يؤدي إلى انتشار الفساد بشكل واسع في المؤسسات الحكومية أو الخاصة، ويختلف تأثير هذه العوامل من مجتمع لآخر، ولكن هناك بعض الأسباب الرئيسية التي تُعتبر حوافز أساسية للفساد في أي دولة.

العوامل الاقتصادية:

تُعد من أبرز الأسباب المؤدية إلى تفشي الفساد في المجتمعات، فعندما تكون هناك فجوة اقتصادية كبيرة بين الطبقات الاجتماعية، يتزايد الفقر والبطالة، مما يجعل الأفراد يسعون إلى الحصول على المال بطرق غير مشروعة، وفي هذا السياق يسعى البعض للجوء إلى الفساد للحصول على وظائف أو امتيازات قد تكون غير متاحة لهم بطريقة قانونية، و كما أن ضعف الاقتصاد الوطني ونقص الموارد المالية يؤديان إلى وجود مبررات لبعض الأفراد لتقديم الرشوة أو قبولها كوسيلة لتحقيق أهداف شخصية أو الحصول على مصالح اقتصادية، و يساهم هذا الوضع في تحويل الفساد إلى ظاهرة اجتماعية مقبولة في بعض الأحيان، مما يزيد من تفشيه في المجتمع.[11]

العوامل السياسية:

تلعب أنماط الحكم وطبيعة النظام السياسي دورًا محوريًا في تفشي الفساد داخل المجتمعات، إذ تزداد احتمالات انتشار الفساد بصورة ممنهجة عندما تفتقر الدولة إلى أسس الحوكمة الرشيدة، وتغيب فيها مبادئ الشفافية والمساءلة، ويتجلى هذا بشكل واضح في السياق الليبي، حيث عانت الدولة منذ سنوات طويلة من ضعف البنية المؤسسية، وتراجع فعالية الرقابة على أداء السلطة، خاصة في ظل الفترات التي تميزت بتمركز السلطة في أيدي فئات محدودة دون وجود آليات حقيقية للمحاسبة الشعبية أو المؤسسية.

وقد أسهمت التحولات السياسية غير المستقرة، التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011، في تعميق أزمة الحوكمة، حيث تداخلت السلطات التنفيذية والتشريعية في كثير من الأحيان، وأُفرغت المؤسسات الرقابية من مضمونها، مما أتاح المجال أمام استغلال النفوذ لتحقيق مكاسب شخصية أو فئوية، في ظل غياب رقابة فعالة على صُنّاع القرار، وعندما يتغلغل الفساد في المستوى السياسي، ويصبح من الصعب عزله أو معالجته في المؤسسات الأخرى، إذ تُصاب الدولة بحالة من الفوضى التنظيمية والتشظي الإداري، تجعل من الفساد أمرًا شائعًا، بل وأحيانًا مقبولًا ضمنيًا داخل الثقافة المؤسسية.

وفي هذا السياق فإن غياب الحكم الرشيد في ليبيا، وافتقار مؤسسات الدولة إلى معايير الإدارة الرشيدة، يُعد من أبرز العوامل الممهدة لتفشي الفساد في مختلف القطاعات، سواء الخدمية أو الاقتصادية، فضعف منظومة اتخاذ القرار، وغياب التوازن بين السلطات، وضعف استقلال القضاء، كلها عوامل ساعدت على خلق بيئة خصبة تُنتج وتُعيد إنتاج الفساد، مما يجعل مكافحته تحديًا كبيرًا لا يرتبط فقط بالإرادة السياسية، بل يتطلب إعادة بناء مؤسسي شامل يُرسخ مبادئ الشفافية والمساءلة والمشاركة المجتمعية.

العوامل الاجتماعية والثقافية:

وفي هذا الاطار تلعب العوامل الاجتماعية أيضًا دورًا في تفشي الفساد، في بعض المجتمعات قد يُنظر إلى الفساد كوسيلة طبيعية للحصول على شيء أو تسهيل أمر ما، والثقافة المجتمعية التي تتسامح مع الفساد أو تتجاهله تساهم في انتشاره بشكل أسرع، فعلى سبيل المثال، إذا كانت هناك نظرة اجتماعية تبرر دفع الرشوة من أجل الحصول على خدمات أو امتيازات، أو إذا كانت الممارسات الفاسدة تُعتبر تقليدًا في التعاملات اليومية، فإن الفساد يصبح جزءًا من الثقافة المجتمعية، وكذلك عندما يشعر المواطنون بأنهم لا يستطيعون الحصول على حقوقهم إلا من خلال الوساطة أو الرشوة، فإنهم يتبنون هذه الممارسات وتصبح جزءًا من حياتهم اليومية.[12]

ثالثاً- كيف يؤثر الفساد على التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

يُعد الفساد من أبرز التحديات التي تواجه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف أنحاء العالم، لما له من آثار سلبية عميقة تعيق تقدم الدول وتحد من قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة. ويُعرّف الفساد في سياق التنمية، بأنه "استغلال المنصب العام أو النفوذ لتحقيق مكاسب شخصية على حساب المصلحة العامة"، وهو ما يؤدي إلى تقويض أسس العدالة، وإضعاف كفاءة مؤسسات الدولة، وتبديد الموارد العامة، وتزداد حدة هذه الظاهرة في الدول التي تمر بظروف سياسية غير مستقرة، كما هو الحال في ليبيا، حيث ساهم غياب الاستقرار السياسي، والانقسام المؤسساتي، وسوء الحوكمة، في تفشي مظاهر الفساد على نطاق واسع، وجعل من مكافحته تحديًا هيكليًا ومعقدًا.

وفي السياق الليبي ترك الفساد آثارًا مدمّرة على الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال تبديد الموارد العامة، وخلق مناخ غير مواتٍ للاستثمار، وزيادة الأعباء المالية والاجتماعية على المواطن. فعلى الرغم من أن ليبيا تمتلك موارد طبيعية هائلة، لا

سيما في قطاع النفط والغاز، إلا أن سوء الإدارة، وانتشار الرشوة، والمحسوبية، والاختلاس، قد حال دون ترجمة هذه الموارد إلى مشاريع تنموية ملموسة، وقد انعكس ذلك بوضوح في تعثر عدد كبير من المشاريع الخدمية، وفشل الدولة في تحسين البنية التحتية، أو تطوير قطاعات حيوية كالصحة والتعليم.

واقتصاديًا يُعد الفساد في ليبيا أحد الأسباب الجوهرية لهدر الموارد الوطنية، حيث يؤدي تدخل أصحاب المصالح والنفوذ في توزيع العقود والمناقصات إلى إقصاء الكفاءات، وتعطيل مبدأ المنافسة العادلة، مما يُضعف من كفاءة الإنفاق العام ويؤدي إلى تضخم تكلفة المشاريع، و كما أن المصالح الشخصية والولاءات القبلية كثيرًا ما تؤثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية على حساب المصلحة العامة، وقد تم تسجيل حالات عديدة تم فيها توجيه الأموال العامة المخصصة لمشروعات خدمية إلى أغراض غير مشروعة، الأمر الذي أدى إلى تعطيل تنفيذ تلك المشاريع، أو تراجع جودتها بشكل كبير.

وفي ظل هذا المناخ الفاسد، فقدت ليبيا قدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهي أحد الأعمدة الأساسية لأي خطة تنموية مستدامة، فالمستثمرون عادة ما يتحاشون الدول التي يسودها الفساد بسبب غياب الشفافية، وتقلب الأوضاع القانونية والسياسية، وارتفاع مستوى المخاطرة، ونتيجة لذلك تراجع حجم الاستثمارات الوافدة إلى ليبيا بشكل كبير، مما انعكس سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي، وفرص العمل، وزاد من نسب البطالة، خاصة في أوساط الشباب، وأما من الناحية الاجتماعية، فإن الفساد لا يقلّ خطرًا، إذ يؤدي إلى ضعف مستوى الخدمات الأساسية، ويُقوّض العدالة الاجتماعية، ويعمّق الفجوة بين طبقات المجتمع. فعندما تُنهب الأموال العامة، أو تُستخدم في غير وجهتها الصحيحة، يتأثر المواطن بشكل مباشر من خلال تردّي جودة التعليم، وضعف الرعاية الصحية، وسوء البنية التحتية. وتُعد الطبقات الفقيرة والأكثر هشاشة هي الأكثر تضررًا من هذه الممارسات، نظرًا لاعتمادها الكلي على الخدمات العامة التي باتت تعاني من الإهمال والفساد في التمويل والتنفيذ.

وكما يؤدي الفساد في ليبيا إلى تآكل ثقة المواطن في مؤسسات الدولة، وحيث يشعر الكثير من المواطنين أن الحصول على حقوقهم الأساسية بات مرهونًا بالوساطة أو الرشوة، وليس بقوة القانون أو الكفاءة، وهذا الشعور بالظلم والإقصاء يولّد حالة من الإحباط العام وعدم الرضا في المجتمع، ويقلّل من مستويات المشاركة المجتمعية

والسياسية، ما يؤدي بدوره إلى ضعف الرقابة الشعبية على أداء الدولة، ويزيد من فرص تفشي الفساد في غياب المساءلة.

ولا يمكن إغفال الأثر الكبير للفساد على قطاعي التعليم والصحة في ليبيا. فبدلاً من أن تُوجَّه ميزانية الدولة إلى تحسين المناهج الدراسية، وتطوير المدارس والمستشفيات، تذهب أجزاء كبيرة منها إلى جيوب الفاسدين عبر صفقات وهمية أو تضخيم قيم المشاريع. وهذا الانحراف في الإنفاق يضعف من مستوى التعليم العام، ويؤدي إلى تراجع الوعي الصحي، وهو ما ينعكس سلبًا على التنمية البشرية، التي تُعد من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

وفي المحصلة فإن الفساد في المجتمع الليبي لم يعد مجرد ظاهرة إدارية أو مالية عابرة، بل أصبح بنية مترسخة تتطلب معالجات جذرية وشاملة، تبدأ من إصلاح مؤسسات الدولة وتعزيز الشفافية والمساءلة، وصولًا إلى نشر ثقافة النزاهة والعدالة الاجتماعية، وبناء اقتصاد وطني متوازن يضمن التوزيع العادل للثروة والخدمات، والحد من الفساد هو حجر الأساس لكل مشروع وطني يطمح إلى إرساء دولة مدنية قادرة على الاستجابة لطموحات مواطنيها في التنمية والاستقرار..[13]

ومما سبق تُعد جرائم الفساد ظاهرة معقدة تتعدد صورها وتؤثر في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ومع ذلك تظل الرشوة، الاختلاس، المحسوبية، والتزوير من أبرز الأنواع التي تضر بالمؤسسات وتعرقل التنمية، و إن مكافحة هذه الجرائم يتطلب جهداً مشتركًا من الحكومات والمجتمع المدني لتعزيز النزاهة والشفافية في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والإدارية.

رابعاً ــ الاستراتيجيات والآليات الفعالة لمكافحة جرائم الفساد على المستويين المحلي والدولي:

يُعد الفساد من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات حول العالم، حيث تؤدي جرائمه إلى تدمير المؤسسات، إضعاف التنمية الاقتصادية، وزيادة الفجوات الاجتماعية، و من أجل مكافحته أظهرت العديد من الدراسات والممارسات العالمية أن هناك استراتيجيات وآليات متعددة يجب اتباعها على المستويين المحلي والدولي لمكافحة الفساد بفعالية، وهذه الاستراتيجيات تشمل مجموعة من الجهود التشريعية، المؤسسية، الثقافية، والتكنولوجية التي تساهم في التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة.

أ- الاستراتيجيات المحلية لمكافحة الفساد:

على المستوى المحلي، تعتبر الإصلاحات التشريعية والقانونية أول خطوة فعالة لمكافحة الفساد، و يتطلب الأمر وجود تشريعات قوية وصارمة تُجرّم الفساد وتحدد العقوبات بوضوح، مع ضمان وجود آليات محاسبية تتيح متابعة المتورطين في جرائم الفساد، و في هذا السياق تبرز أهمية تأسيس هيئات مستقلة لمكافحة الفساد مثل أجهزة الرقابة والمراجعة المالية، التي تتمتع بالاستقلالية والقدرة على التحقيق في الجرائم الاقتصادية، و من هذه الهيئات يمكن أن تتشكل الهيئات الوطنية لمكافحة الفساد، وهي تضمن التنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لمراقبة سير العمل في المؤسسات المختلفة.

وبالإضافة إلى ذلك يُعتبر تعزيز الشفافية جزءًا أساسيًا من الاستراتيجيات المحلية، إذ يجب أن تكون المؤسسات الحكومية شديدة الالتزام بالشفافية في عمليات اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات، وفي هذا السياق تساهم المراجعة والتدقيق المستقل للأعمال الحكومية في ضمان أن الأموال العامة تُستخدم بالشكل الصحيح، مما يساعد على الحد من فرص الفساد، لذا فإن نشر المعلومات حول المناقصات العامة والمشروعات التنموية، بالإضافة إلى تقارير الأداء الحكومي، يعزز الشفافية ويُسهم في مكافحة الفساد، ومن الجوانب المهمة في الاستراتيجية المحلية أيضًا هو الاستثمار في تطوير القدرات المؤسسية، ويتطلب مكافحة الفساد تدريب الكوادر البشرية في مؤسسات الدولة على كيفية التعرف على ممارسات الفساد وتقديم بلاغات عنه، مع توفير الحماية اللازمة للمبلغين، و في هذا الصدد تبرز أهمية الحوكمة الرشيدة، التي تعني إشراك جميع الأطراف المعنية في العملية السياسية والإدارية، مما يزيد من الرقابة المجتمعية على الأداء الحكومي.

ب - الآليات التكنولوجية لمكافحة الفساد:

من بين الآليات الفعالة في مكافحة الفساد على المستوى المحلي، تأتي التكنولوجيا في مقدمة الحلول الحديثة التي يمكن أن تُسهم بشكل كبير في الحد من الفساد، وإذ يُمكن لتطبيق الأنظمة الإلكترونية والحكومات الرقمية أن تساهم في تحسين الخدمات العامة بشكل غير مباشر من خلال تقليل التفاعل البشري في الإجراءات الحكومية، وبالتالي تقليل الفرص التي يمكن أن يُستغل فيها الفساد، فعلى سبيل المثال يُمكن للنظام الإلكتروني في إصدار تصاريح البناء أو إدارة التراخيص أن يُحد من تلاعب الموظفين أو تدخلهم في عمليات اتخاذ القرارات، وكما أن أنظمة إدارة البيانات

والشفافية الإلكترونية يمكن أن تسهم في جعل المعاملات الحكومية أكثر وضوحًا وقابلة للتتبع من قبل الجمهور والمجتمع المدني.[14]

ج - الاستراتيجيات الدولية لمكافحة الفساد:

على المستوى الدولي لا بد من التعاون بين الدول لمكافحة الفساد بشكل أكثر فعالية، خاصة وأن الفساد أصبح ظاهرة عابرة للحدود يمكن أن يؤثر على العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، كأحد أبرز أشكال التعاون الدولي في مكافحة الفساد يتمثل في الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) التي تُعدّ الإطار القانوني الأساسي للتعاون الدولي في هذا المجال توفر الاتفاقية أساسًا قانونيًا يتعاون من خلاله الدول الأعضاء من خلال تبادل المعلومات والمساعدة القانونية، بالإضافة إلى تبني سياسات تشريعية موحدة في مكافحة الفساد ، ومن جانب آخر يُعتبر التعاون بين السلطات القضائية الدولية خطوة مهمة في هذا الإطار، حيث يتطلب الأمر تكاتف جهود النيابات العامة والشرطة الدولية (الإنتربول) لمحاكمة الفاسدين الذين يتنقلون بين الدول أو الذين يحاولون تهريب الأموال إلى دول ذات أنظمة قانونية ضعيفة، ويتعين على الدول أن تنشئ آليات للتحقيق المشترك عبر الحدود، مع الالتزام باتفاقيات مكافحة غسل الأموال وملاحقة المتورطين في جرائم الفساد التي تهدد الاستقرار المالي الدولي.

د - دور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في مكافحة الفساد:

إن المجتمع المدني ووسائل الإعلام يلعبان دورًا محوريًا في مكافحة الفساد على المستويين المحلي والدولي، ومن خلال منظمات المجتمع المدني، يمكن تعزيز الرقابة على الأنشطة الحكومية ومحاسبة المسؤولين في حال وقوع حالات فساد وتعتبر الصحافة الاستقصائية من الأدوات الأساسية في كشف عمليات الفساد، خاصة عندما تكون وسائل الإعلام غير خاضعة للرقابة الحكومية أو السياسية وبذلك، يصبح للمجتمع دور حيوي في فضح ممارسات الفساد والمساهمة في نشر الوعي حول تداعياته السلبية.[15]

الخاتمـــــة:

إن مكافحة الفساد تتطلب تعاونًا مستمرًا بين الحكومات، المجتمع المدني، والقطاع الخاص على المستويين المحلي والدولي، ولا بد من تبني استراتيجيات فعّالة تتضمن تعزيز الشفافية، وتفعيل التكنولوجيا، وتطوير القدرات المؤسسية، بالإضافة إلى تطبيق اتفاقيات التعاون الدولية، وكما أن وسائل الإعلام والمجتمع المدني يلعبان دورًا كبيرًا

في مكافحة الفساد من خلال الكشف عن الممارسات الفاسدة وتعزيز الرقابة المجتمعية على المؤسسات الحكومية.

النتائـــــج:

1-أدت جرائم الفساد إلى استنزاف الموارد العامة، وتعطيل المشاريع التنموية، مما أسهم في تراجع النمو الاقتصادي وزيادة الاعتماد على الاقتصاد غير الرسمي.

2-أسهم تفشي الفساد في تآكل ثقة المواطنين في الجهات الحكومية، وأضعف شرعية السلطة العامة، ما أدى إلى انخفاض مستوى المشاركة السياسية والاجتماعية.

3-أدى الفساد إلى اختلال في توزيع الثروة والفرص، مما فاقم معدلات الفقر والبطالة، وعمّق الفوارق الطبقية داخل المجتمع الليبي.

4-أسهم انتشار الفساد الإداري في ضعف الأداء المؤسسي وتدهور جودة الخدمات الأساسية، خصوصًا في قطاعات الصحة والتعليم والبنية التحتية.

التوصيات:

1-ضرورة تفعيل ديوان المحاسبة، وهيئة الرقابة الإدارية، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، من خلال ضمان استقلالها التام عن السلطة التنفيذية وتوفير الدعم المالي والفني اللازم لأداء مهامها بكفاءة.

2-إعداد وتنفيذ خطة وطنية ترتكز على مبادئ الشفافية والنزاهة والمساءلة، وتشمل إصلاحات قانونية ومؤسسية وتوعوية، بمشاركة كل من مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.

3-العمل على تطوير الجهاز القضائي من حيث البنية التحتية والتدريب، وضمان استقلاليته الكاملة، بما يُمكّنه من محاسبة الفاسدين دون تدخل سياسي أو ضغوط خارجية.

4-مراجعة الهياكل الإدارية الحالية وتبسيط الإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تشجع على الرشوة والمحسوبية، مع إدخال التحول الرقمي في الخدمات الحكومية لتعزيز الشفافية.

5-تنفيذ حملات توعوية مستمرة في وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والدينية لتوضيح آثار الفساد على الفرد والمجتمع، وتعزيز ثقافة النزاهة والمواطنة الفاعلة.

6-تمكين مؤسسات المجتمع المدني الليبي من القيام بأدوار رقابية فاعلة، عبر توفير الأطر القانونية والبيئة الآمنة للعمل، وتسهيل حصولها على المعلومات العامة.

7- تأسيس نظام معلومات وطني موثوق لجمع وتحليل بيانات جرائم الفساد، يكون متاحًا لصناع القرار والباحثين، بهدف توجيه السياسات العامة بناءً على معطيات دقيقة.

8- ضرورة تعديل أو إصدار قوانين تتعلق بتجريم الكسب غير المشروع، وحماية المبلّغين عن الفساد، ومنع تضارب المصالح، بما يتماشى مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى.

9- دمج جهود مكافحة الفساد ضمن الخطط التنموية الوطنية، خاصة ما يتعلق بمكافحة الفقر وتحسين التعليم والرعاية الصحية، لضمان شمولية النهج وتحقيق العدالة الاجتماعية.

10-فرض إلزام قانوني على الجهات العامة لنشر تفاصيل العقود والمشتريات الحكومية، وتفعيل آليات المراجعة والمساءلة، لمنع الاستغلال غير المشروع للمال العام.

11- ضرورة فرض التزام قانوني على كافة المسؤولين في المناصب العامة، بالكشف عن ممتلكاتهم ومصادر دخلهم قبل وأثناء وبعد توليهم المنصب، كأداة وقائية ضد الكسب غير المشروع.

12-اعتماد آلية تمويل تعتمد على معايير الأداء والشفافية، بحيث تُمنح الأولوية في التمويل والدعم للمؤسسات التي تُحقق نتائج ملموسة في مكافحة الفساد وتحسين الخدمات العامة.

الهوامـــــــــــــش :

(1) عبد الله العتيبي، "الفساد الإداري وأثره على المؤسسات العامة"، دار النشر العربي، دط، 2019، ص12.
(2) مصطفى النجار، "التنمية الاقتصادية في الدول النامية: التحديات والفرص"، المركز العربي للدراسات الاقتصادية، دط، 2019، ص33.
(3) علي عبد الله، "الفساد والتنمية الاجتماعية: دراسة تحليلية"، دار الحكمة للنشر، 2021، ص45.
(4) عبد الله العتيبي،، "الفساد الإداري وأثره على المؤسسات العامة"، دار النشر العربي، 2019، ص 42.
(5) محمد عبد الله، "الفساد الإداري وأثر الرشوة على التنمية"، مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، العدد 34، 2023، ص 78.
(6) محمد زكريا، "جرائم الفساد في القانون الجنائي"، مجلة الحقوق، العدد 15، 2020، ص 108،109.
(7) زكريا، محمد، "الفساد الإداري واختلاس الأموال العامة"، دار العلوم القانونية، الطبعة الأولى، 2021، ص 95.
(8) مصطفى النجار، "مكافحة الفساد: التشريعات والتحديات"، المركز العربي للدراسات القانونية، 2018، ص ،51،52.
(9) يوسف العسيري، "التزوير كأحد صور الفساد في القانون"، مجلة دراسات قانونية، 2021، ص 215.
(10)، عبد الله العتيبي، "الجرائم المالية والتزوير: أبعاده القانونية وآثاره على المجتمع"، دار النشر القانونية، الطبعة الأولى، 2022، ص ،111،112.
(11)ناصر عبد الله، "الأسباب الاقتصادية والاجتماعية للفساد في الدول النامية"، دار الفكر الاقتصادي، الطبعة الثانية، 74،2020، 75.
(12) محمد الشمري، "الفساد السياسي وأثره على التنمية المستدامة"، دار الثقافة القانونية، الطبعة الأولى، 2021، ص 58 ،59.
(13) فهد النويصر، "الفساد وآثاره على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية"، دار الثقافة الاقتصادية، ط1، 2022، ص 90 ،91.
(14) حسن الجابري،، "الآليات الدولية لمكافحة الفساد: دراسة مقارنة"، دار النشر القانونية، ط 1، 2021، ص 102.
(15) علي بن سيف،، "الإصلاحات المؤسسية ودورها في مكافحة الفساد"، دار العلوم الاقتصادية، ط1، 2022، ص 87 ،89،88.